محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

صدر باسم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعيّ: QIC (A) 3 [2024]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

دائرة الاستئناف

[بشأن الاستئناف على القضية QIC (F) 36 [2023]]

التاريخ: 4 فبراير 2024

القضية رقم: CTFIC0027/2023

أسماء السعود

المُدّعية/المستأنف ضدها

ضد

شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م

المدّعى عليها/المستأنفة

الحُكم

هيئة المحكمة:

اللورد توماس أوف كومجيد، رئيس هيئة المحكمة

القاضي/ علي مالك، مستشار الملك

القاضي د/ منى المرزوقي

الأمر القضائي

1. مُنح الإذن بالاستئناف.

2. يُسمح بالاستئناف إلى الحد الذي يتعيّن فيه على المستأنفة أن تدفع للمستأنف ضدها مبلغًا قدره 22,000 ريال قطري، بالإضافة إلى فائدة بمعدل قدره 5 في المائة سنويًا اعتبارًا من 2 أغسطس 2023.

3. لم يصدر أمر بشأن التكاليف - انظر الفقرة 35 أدناه.

الحُكم

1. تسعى المستأنفة ("**شركة ديفايزرز**") للحصول على إذنٍ بالاستئناف بموجب طلب صادر بتاريخ 10 سبتمبر 2023 ضد الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية (القضاة الدكتور/ راشد العنزي، وفريتز براند، ويونغجيان تشانغ) بتاريخ 2 أغسطس 2023 لصالح المستأنف ضدها ("**السيدة/ السعود** ") بمبلغ 30,000 ريال قطري، بالإضافة إلى فائدة بمعدل قدره 5% اعتبارًا من 2 أغسطس 2023.

2. من الضروري، في ضوء مسار هذه الإجراءات القضائية، بيان الوقائع الأساسية كما تبدَّت من المستندات والمعلومات الأخرى المعروضة أمام الدائرة الابتدائية وأمامنا.

الاتفاقية المُبرَمة بين الطرفين

3. في 22 نوفمبر 2020، أُبرمت اتفاقية مكتوبة بين شركة ديفايزرز، وهي شركة تقدم خدمات استشارات الهجرة ،والسيدة/ السعود ، والتي بموجبها كان يتعيّن على شركة ديفايزرز مساعدتها في الحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية في المملكة المتحدة. وكانت الرسوم المتفق عليها تبلغ 30,000 ريال قطري وقد دُفعت في ذلك اليوم. وتضمنت شروط وأحكام الاتفاقية البنود التالية.

الصفحة 1، البند 5:
إذا ألغى العميل هذه الاتفاقية أو غيّر رأيه أو وُجد أن لديه سجلًا إجراميًا بعد توقيع هذه الاتفاقية، فتُعتبر شركة ديفايزرز قد أدت خدماتها بشكل مُرضٍ.

البند 6:
إذا رُفِض طلب التأشيرة بسبب خطأ ارتكبه مُقدِّم الطلب مثل، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم أي معلومات خاطئة/غير صحيحة أو أي مستند مزيف لغرض الطلب، أو إذا قدَّمت المفوضية العليا استفسارًا إلى أي هيئة حول مُقدِّم الطلب، ولم ترد الهيئة بشكل مُرضٍ، أو إذا أخفق مُقدِّم الطلب في تقديم رد صحيح عن الأسئلة المطروحة خلال المقابلة الرسمية المُتعلِّقة بطلب الحصول على التأشيرة، ففي كل هذه الحالات، لن يستعيد مُقدِّم الطلب أي رسوم خدمة دفعها لنا.

البند 7:
ستتولى شركة ديفايزرز تمثيل مُقدِّم الطلب حتى يُقبَل طلب التأشيرة. وفي حال عدم قبول الطلب دون أن ينطبق عليه أحكام البند 6 (أعلاه) من هذه الاتفاقية، فسيتم استرداد أي مبلغ إيداع مُقدَّم، وذلك في غضون أسبوعين.

البند 11
لن تكون شركة ديفايزرز مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع على الإطلاق، والذي ينشأ نتيجة الإخفاق أو التأخير في الموافقة على أي طلب بسبب وقوع حدث قوة قاهرة، أو نزاع مسلح، أو تمرد مدني، أو زلزال، أو إعصار، أو موجة مد، أو أحداث القضاء والقدر، أو أي حظر قانوني على قدرة شركة ديفايزرز على تنفيذ الخدمة، بما في ذلك إصدار مرسوم بقانون أو لائحة أو أمر صادر من قبل

سلطة حكومية مختصة يحظر على شركة ديفايزرز تنفيذ الخدمة، أو الأعمال التشريعية والتنظيمية الحكومية، أو الإضراب، أو إغلاق مقر العمل، أو تعطل أجهزة الكمبيوتر، أو تعطل إمدادات الطاقة، بما يخرج عن سيطرة شركة ديفايزرز.

شروط العمل (الصفحة 2)

البند 1:
تصبح ملزمًا تلقائيًا بشروط عملية تقديم الطلب هذه بعد أن تدفع مبلغ إيداع أولي من إجمالي الرسوم أو بعد إبداء قبولك من خلال التوقيع على نموذج الطلب الخاص بشركة ديفايزرز. ولك مطلق الحرية في رفض الخدمات التي نقدمها قبل تقديم طلب التأشيرة إلى سلطات الهجرة، ولكنك ستفقد أي رسوم قد تكون دفعتها إلى شركة ديفايزرز.

بالإضافة إلى ذلك، ستكون مسؤولاً عن دفع رسوم الخدمة أو الرسوم المتفق عليها بالكامل في حالة التراجع بعد تقديم الطلب.

البند 4:
تخضع هذه الشروط والأحكام لقوانين السلطات المعنية و/أو دولة قطر وتُفسر وفقًا لها، ويخضع الطرفان للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم المعنية و/أو محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات/قطر.

البند 7:
يتعهَّد العميل بالإيعاز لشركة ديفايزرز بتقديم طلب للحصول على تأشيرة له، أو بعد ذلك فور استلام أي طلب من شركة ديفايزرز لتقديم معلومات ووثائق دقيقة ومُفصَّلة في ما يتعلَّق بالعميل مثل، على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الشخصية للعميل، ومؤهلاته وخبرته العملية، وأي معلومات أو وثائق أخرى قد تراها شركة ديفايزرز ضرورية من أجل الحصول على تأشيرة للعميل، وذلك وفقًا لتقديرها الخاص.

البند 8:
يوافق مقدم الطلب على إنشاء عنوان بريد إلكتروني شخصي جديد ومنح حق الوصول إلى شركة ديفايزرز بغرض إنشاء حساب طلب عبر الإنترنت لمقدم الطلب لطلب التأشيرة والرد على أي مسألة تتعلق بطلب التأشيرة. ويوافق مقدم الطلب على مراقبة عنوان البريد الإلكتروني الجديد بانتظام.

4. تُخوّل تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية، في حالة منحها، حاملها التقدم بعد فترة في المملكة المتحدة للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة بموجب القانون المعمول به آنذاك في المملكة المتحدة.

5. تظهر المستندات أن شركة ديفايزرز طلبت هذه المستندات في 25 نوفمبر 2020. وقد قدمت السيدة/ أسماء بعضًا منها بتاريخ 5 يناير 2021. وفي 20 يناير 2021، أرسلت شركة ديفايزرز قائمة بالمستندات التي كانت معلقة. وقامت شركة ديفايزرز بإرسال خطاب آخر يسلط الضوء على المستندات التي كانت معلقة في 22 مايو 2021. وأُرسلت رسالة بريد إلكتروني للمتابعة في 22 يونيو 2021 ورسالة أخرى في 8 سبتمبر 2021. ولم تحصل على أي رد.

6. في 16 مارس 2022، تم إرسال رسالة بريد إلكتروني نيابة عن السيدة/ أسماء إلى شركة ديفايزرز جاء فيها:

...لقد مرّ وقت طويل منذ تواصلنا بشأن ملف الهجرة الخاص بزوجتي. لقد واجهنا بعض المشكلات خلال الفترة الماضية كما حدث للجميع. وحدثت بعض الأمور التي جعلت من المستحيل الاستمرار على هذا النحو. كما تعلمون، لقد دفعنا مبلغًا كبيرًا ولم نأخذ أي خدمة في المقابل. نحن ندرك أن الخطوات الأولى كان ينبغي أن تصدر من جانبنا ولكن في النهاية، النتيجة واحدة وهي أننا لم نحصل على أي شيء مقابل هذا المبلغ. ولكي نكون منصفين، فإننا لا نطلب رد المبلغ بالكامل؛ وبالتالي، يمكن أن نخسر بعض التكاليف. أتمنى أن تتفهموا وضعنا...

7. في 5 أبريل 2022، أرسلت شركة ديفايزرز إلى السيدة/ أسماء خطابًا تبلغها فيه بأن حكومة المملكة المتحدة قد أوقفت تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية اعتبارًا من 11 أبريل 2022. وطلبت شركة ديفايزرز منها تقديم المستندات

المطلوبة حتى يتسنى تقديم الطلب عبر الإنترنت قبل ذلك التاريخ. وإذا لم يتم ذلك، فإن الخيار الوحيد الذي يمكن تقديمه يكمن في التحول إلى فئة التأشيرة المناسبة المتاحة.

8. إن نوع التأشيرة التي استبدلتها حكومة المملكة المتحدة لا يمنح الشخص الحاصل على التأشيرة الحق في التقدم بطلب للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة. ولذلك؛ رفضت السيدة/ أسماء هذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات الأخرى التي قدمتها شركة ديفازيرز حيث إنها سعت للحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية بغرض التمكّن من التقدم بطلب للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء هناك.

9. طلبت السيدة/ أسماء إعادة المبلغ المدفوع، ولكن شركة ديفايزرز رفضت ذلك مستندة إلى شروط العمل الخاصة بها.

الإجراءات القضائية التي اتخذتها السيدة/ أسماء

10. في 16 مايو 2023، شرعت السيدة/ أسماء في اتخاذ إجراءات قضائية لإعادة الأموال.

11. تم تحويل دعوى المطالبة إلى مسار دعاوى المطالبات الصغيرة وقامت الدائرة الابتدائية بالبت في القضية على أساس الأوراق دون توفر أدلة أو تقديمات شفهية.

12. كانت قضية السيدة/ أسماء تتمثل في أن شركة ديفايزرز لم تقم سوى بعمل قليل للغاية قبل أن تعلن حكومة المملكة المتحدة أن نوع التأشيرة المطلوبة لن يكون متاحًا بعد 11 أبريل 2022. ولم توفر لها أي تأشيرة أخرى بعد ذلك التاريخ ما أرادته، وهو ما يسمّى الحق في التقدّم بطلب للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة.

13. قدمت شركة ديفايزرز بيانًا بتاريخ 4 يوليو 2023 من أحد موظفيها يفيد بأن شركة ديفايزرز قدمت العديد من الطلبات للحصول على المستندات، ولكن لم يتم تقديم مستندات كافية. وبالتالي؛ فقد خرقت السيدة/ السعود الاتفاقية وأدى هذا الخرق إلى عدم تمكن السيدة/ أسماء من الحصول على التأشيرة.

حكم الدائرة الابتدائية

14. خلصت الدائرة الابتدائية في حكمها إلى ما يلي:

i. سيكون إخفاق السيدة/ أسماء في تقديم المستندات بمثابة رد جيد على المطالبة بإنهاء الاتفاقية إذا كانت تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية لا تزال متاحة، إذ لم يكن يحق لها القيام بذلك.

ii. بيد أن نوع التأشيرة الذي تم تكليف شركة ديفايزرز بالحصول عليه لم يعد متاحًا. وهذا جعل تنفيذ التكليف مستحيلاً من الناحية العملية. ونتيجة لذلك، فإن أي إخفاق من جانبها في تقديم المستندات لم يكن ذا صلة حيث إن ما فعلته أو لم تفعله لن يمكّن شركة ديفايزرز من الحصول على التأشيرة التي تفاوضت عليها.

iii. لم تكن شركة ديفايزرز مسؤولة بأي حال من الأحوال. وقد أصبح تنفيذ الاتفاقية مستحيلاً نتيجة لقرار حكومة المملكة المتحدة.

iv. لقد أسفر ذلك عن وقوع حدث قوة قاهرة بموجب المادة 94 من لوائح عقود مركز قطر للمال لعام 2005 (**"اللوائح"**).

v. كانت نتيجة إسقاط التزام شركة ديفايزرز بهذه الطريقة تكمن في أن التزام السيدة/ أسماء المتبادل بدفع الرسوم قد انقضى في الوقت ذاته. وإذا لم تكن قد دفعت، لكان من حقها رفض الدفع لأن شركة ديفايزرز لم تتمكن من أداء الجزء الخاص بها من الاتفاق. ولم يحدث أي فارق قانوني في أنها قد دفعت مقدمًا. كان ذلك يعني ببساطة أنها تستطيع المطالبة باسترداد أموالها.

أسباب الاستئناف

15. طلبت شركة ديفايزرز الإذن بالاستئناف بناءً على عدد من الأسباب. باختصار، فهي تؤكد أن الدائرة الابتدائية كانت مخطئة في ما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها. وكان هناك سبب آخر لعدم قيام السيدة/ أسماء بتقديم الطلب. لقد قامت شركة ديفايزرز بعمل أكثر مما أقرته الدائرة الابتدائية.

16. لقد قرَّرنا أن أفضل وسيلة لتحقيق العدالة في ظل ظروف هذه القضية يتمثل في النظر في طلب الإذن بالاستئناف وأي حجج بشأنه في جلسة واحدة. وفي انتظار صدور هذا القرار، توقفنا عن تنفيذ الحكم. ومُنح الإذن بالاستئناف.

الظروف التي تم فيها إنهاء الاتفاقية

17. من الواضح، كما رأت الدائرة الابتدائية، أن الاتفاقية التي أُبرمت كانت موجهة لتكليف شركة ديفازيرز لتقديم الخدمات في ما يتعلق بطلب الحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية في المملكة المتحدة. ولا يمكننا أن نرى أي أساس يمكن لشركة ديفايزرز من خلاله الاعتراض على النتيجة التي توصلت إليها الدائرة الابتدائية بأن الاتفاقية كانت مقتصرة على طلب الحصول على هذا النوع من التأشيرات مع منح الحق بموجب هذا النوع من التأشيرات للتقدّم في الوقت المناسب للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة.

18. في 15 مارس 2022، عدّلت حكومة المملكة المتحدة لوائح الهجرة بحيث لم يعد هذا النوع من التأشيرة متاحًا اعتبارًا من 11 أبريل 2022. ومع ذلك، أكدت شركة ديفايزرز أنه لفترة طويلة قبل ذلك التاريخ، تقاعست السيدة/ أسماء عن تقديم المستندات التي كانت قد وافقت على تقديمها بموجب شروط البند 8 من الاتفاقية. ولو أنها فعلت ذلك، لكان من الممكن الحصول على هذا النوع من التأشيرة.

19. علاوة على ذلك، فقد اعترفت فعليًا في رسالة البريد الإلكتروني الخاصة بها بتاريخ 16 مارس 2022 بأنها خرقت الاتفاقية من خلال عدم تقديم المستندات. ثم سعت إلى إنهاء الاتفاقية وطلبت إعادة الأموال المدفوعة.

20. مع ذلك، لم تتخذ شركة ديفايزرز أي خطوات للتعامل مع هذا الإجراء على أنه يؤدي إلى حق الإنهاء بموجب المادة 110 والمادة 111 من اللوائح ولم تقم بإنهائها. بل على النقيض من ذلك، في 5 أبريل 2022، قامت شركة ديفايزرز بمخاطبة السيدة/ أسماء لمطالبتها بتقديم المستندات حتى يتسنى تقديم طلب قبل 11 أبريل 2022 للحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية. ومضت شركة ديفايزرز لتصرح في خطابها بأنه إذا لم يتم تقديم المستندات، فإن الخيار الوحيد الذي يمكن تقديمه يكمن في التحول إلى فئة التأشيرة المناسبة المتاحة.

21. نظرًا إلى عدم تقديم أي طلب للحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية بحلول 11 أبريل 2022، لم يعد من الممكن الحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية أو لم يتسنَ لشركة ديفايزرز تنفيذ الخدمات المتعلقة بها؛ ولم يكن هناك التزام من جانب السيدة/ أسماء بقبول أي نوع آخر من التأشيرة لأنه بعد التغييرات التي دخلت حيّز التنفيذ في 11 أبريل 2022، لم يكن هناك نوع آخر من التأشيرات ينطبق على السيدة/ أسماء والذي يمنح الحق الجوهري لتقديم طلب للحصول على إجازة لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة.

الأحكام الصريحة للاتفاقية

22. لذلك فمن الضروري النظر أولاً في ما إذا كانت الاتفاقية قد نصت على هذا الحدث.

i. بموجب البند 5 في الصفحة 1، تعتبر شركة ديفايزرز قد أدت خدماتها إذا ألغت العميلة الاتفاقية أو غيّرت رأيها؛ وبالمثل، بموجب البند 1 في الصفحة 2، كان للعميلة الحرية في رفض خدمات شركة ديفايزرز قبل تقديم طلب التأشيرة إلى سلطات الهجرة، ولكن العميلة ستخسر أي رسوم مدفوعة. ربما كانت هذه الأحكام قابلة للتطبيق إذا قبلت شركة ديفايزرز الموقف المنصوص عليه في رسالة البريد الإلكتروني بتاريخ 16 مارس 2022 وأنهت الاتفاقية، ولكنها لم تقم بذلك. وإذا كانت فعلت ذلك، فسيكون من الضروري النظر في المادة 107 من اللوائح والنتيجة التي توصلنا إليها في حكمنا في قضية مانان *جبين ضد شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م* [2024] محكمة قطر الدولية (أ) 2 في الفقرات من 40 إلى 44 في ما يتعلق بتلك المادة، والاستئناف الذي نظرنا فيه في الوقت ذاته لتحققنا من هذا الاستئناف.

ii. بموجب البند 7 في الصفحة 1 من الاتفاقية، كانت شركة ديفايزرز ملزمة برد مبلغ الإيداع المدفوع خلال أسبوعين، إذا لم ينجح الطلب دون أن يندرج تحت البند 6 (البند المذكور أعلاه) من هذه الاتفاقية. كانت المسائل المنصوص عليها في البند 6 تُمثل كل المسائل التي نشأت بعد تقديم الطلب إلى سلطات الهجرة؛

ولذلك؛ يبدو واضحًا أن البند 7 يتعلق بالموقف الذي قد ينشأ بعد تقديم الطلب إلى سلطات الهجرة. لذلك؛ فإن هذا الحكم لا ينطبق.

iii. لا توجد أحكام أخرى من الاتفاقية تبدو مفيدة في هذا الصدد.

اللوائح

23. بما أن الاتفاقية لم تتضمن نصًا صريحًا، فمن الضروري النظر في الأحكام بموجب القانون العام المعمول به. وقد أوضحنا في حكمنا في قضية مانان *جبين ضد شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م* [2024] محكمة قطر الدولية (أ) 1 في الفقرات من 24 إلى 30 الأسباب التي تجعل القانون المعمول به يمثل اللوائح ونهجنا المتبع تجاه تلك اللوائح.

القوة القاهرة – المادة 94

24. لقد وجدت الدائرة الابتدائية أن المادة 94 من اللوائح منطبقة، على أساس وجود قوة قاهرة على النحو المحدد في المادة 94 (1) وجعلت تنفيذ الاتفاقية أمرًا مستحيلاً.

25. كما أن التوقف عن إتاحة تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية نتيجة للتغيير في لوائح الهجرة في المملكة المتحدة كان ظرفًا لا يقع ضمن السيطرة المعقولة لأي من الطرفين ولم يكن من المتوقع بشكل معقول أن يأخذه أي من الطرفين في الاعتبار عند إبرام الاتفاقية؛ وتعد التغييرات في اللوائح التي تؤثر في أداء الاتفاقية مسألة شائعة في حالات القوة القاهرة. لذلك، لا يوجد أي أساس يمكن من خلاله الطعن بنجاح في استنتاج الدائرة الابتدائية بوجود قوة قاهرة بموجب المادة 94 (1).

26. توضح الأحكام الأخرى للمادة 94، وبصفة خاصة الأحكام 94 (2) و94 (5)، أن المادة 94 تهدف إلى تغطية الظروف التي تمنع تنفيذ الاتفاقية إذا كانت ناجمة عن قوة قاهرة. مرة أخرى، نظرًا إلى عدم وجود أساس للطعن في قرار الدائرة الابتدائية في رأيها القائل بأن الاتفاقية كانت تتعلق فقط بالحصول على تأشيرة الممثل الوحيد للأعمال الخارجية، فقد أصبح من المستحيل تنفيذ الاتفاقية بعد 11 أبريل 2022.

27. وبالتالي، يترتب على ذلك عدم قيام أي من الطرفين بالخرق، ويكون هناك حق في الإنهاء بعد 6 أشهر من تقديم إخطار. ومع ذلك، لا تتناول أحكام المادة 94 موقف الدفعات التي سُددت قبل وقوع الحدث الذي أدى إلى استحالة التنفيذ. ولا نرى أن الدائرة الابتدائية كانت على حق في رأيها أنه لا فرق قانونًا بين دفع المبلغ مقدمًا بخلاف الالتزام بالدفع في المستقبل. والمادة 94 ببساطة لا تتناول المبالغ التي تم دفعها مقدمًا.

28. وقد يكون ذلك لوجود نص أعم يتناولها – الأحكام الخاصة برد الحق لصاحبه – المادة 115.

عند إنهاء العقد، يجوز لأي من الطرفين المطالبة باسترداد ما قدمه، شريطة أن يقوم هذا الطرف في الوقت ذاته باسترداد ما قد استلمه. وإذا لم يكن الرد العيني ممكنًا أو ملائمًا ينبغي تقديم البدل نقدًا كلما أمكن ذلك.

29. بالرغم من عدم تقديم أي إخطار، لم يكن هناك شك في أن العقد يجب أن ينتهي في 11 أبريل 2022؛ وبالتالي، قد يكون الإخطار غير ضروري.

رد الحق لصاحبه – المادة 115

30. يتضح من أحكام المادة 115 أن للمحكمة مجالاً واسعًا للحكم في الظروف التي لا يكون فيها رد الحق العيني ممكنًا من قبل أحد الطرفين، كما هو الحال في هذه القضية، إذ لم تتمكن السيدة/ أسماء من رد العمل الذي قد نفذته شركة ديفايزرز لصالحها.

31. لن يكون من المناسب في هذه القضية وضع المبادئ التي ينبغي أن توجّه المحكمة في الطريقة التي ينبغي من خلالها تقييم البدل النقدي، إذ لم يتم توجيه أي مستندات إلينا على وجه التحديد بشأن المادة 115. في المعتاد، تطلب المحكمة المساعدة من الطرفين، ولكن في ضوء حقيقة أن المبالغ المعنية كانت في نطاق الحد الأدنى من جدول مسار دعاوى المطالبات الصغيرة، فقد اعتبرنا أنه ليس من مصلحة العدالة طلب مزيد من المستندات المقدمة من الطرفين وما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية.

32. من وجهة نظرنا، ينبغي توفير بعض البدلات للخدمات التي أدتها شركة ديفايزرز. لقد ألقينا نظرة على العمل المنجز خلال الفترة الطويلة بين تاريخ العقد وإنهائه. وعلى هذا الأساس، فإننا نقيّم المبلغ، بالنظر إلى الفترة التي قامت فيها شركة ديفايزرز بأداء خدماتها، بمبلغ8,000 ريال قطري.

33. لذلك؛ نأمر بسداد مبلغ 22,000 ريال قطري إلى السيدة/ أسماء، مع الاحتفاظ بمبلغ 8,000 ريال قطري من قبل شركة ديفايزرز مقابل العمل الذي قامت به.

34. أمرت الدائرة الابتدائية بسداد الفائدة من تاريخ الحكم وحتى السداد الفعلي. وبموجب بنود حكمها، نشأ الالتزام بالسداد بعد 14 يومًا من تاريخ الحكم. ونظرًا إلى النتيجة التي قد توصلنا إليها، فإننا نرى أن قرار منح الفائدة للسيدة/ السعود كان صحيحًا. فهي يحق لها الحصول على تعويض عن خسارة الفرصة التي كانت قد أتيحت لها لاستخدام الأموال التي استفادت شركة ديفايزرز من استخدامها.

التكاليف

35. مع مراعاة أي مستندات دفوع قد يرغب الطرفان في تقديمها خلال 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم، ترى المحكمة أنه لا ينبغي إصدار أي أمر بشأن التكاليف المتكبدة في الاستئناف حيث ينبغي لكل طرف أن يتحمل التكاليف الخاصة به. يتعلق أمر الدائرة الابتدائية بالبت في المسألة، حيث اضطرت السيدة/ أسماء إلى اتخاذ الإجراءات القضائية لاسترداد الجزء الأكبر من الأموال التي دفعتها.

صدر عن المحكمة،

[توقيع]

اللورد توماس أوف كومجيد، رئيس هيئة المحكمة

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

مثّل المدعية محمد ماجد الهاجري، من مكتب محمد ماجد الهاجري للمحاماة (الدوحة، قطر).

ترافعت المدّعى عليها/المستأنفة بالأصالة عن نفسها.